

انهيار بنك وادي السيليكون (SVB)، الأسباب والتداعيات.

عرض موجز

أعلن بنك وادي السيليكون انهياره، وهو من أكبر الولايات المتحدة ترتيبه رقم ١٦ على مستوى المصارف الأمريكية بعد أن سارع المودعون ومعظمهم من العاملين في مجال التكنولوجيا والشركات المدعومة من رأس المال الاستثماري لسحب الأموال مع انتشار القلق بشأن الميزانية العمومية للبنك، بالتزامن مع انخفاض أسهم قطاع البنك بأكثر من ٦٠%.

يعدّ هذا الانهيار هو ثاني أكبر فشلٍ مصرفيٍّ في تاريخ الولايات المتحدة، بعد بنك (واشنطن ميوتشوال) خلال ذروة الأزمة المالية منذ أكثر من عقد (٢٠٠٨).

الأسباب المباشرة للأزمة

أدى إعلان المجموعة المالية لبنك وادي السيليكون (SVB)، المقرض الرئيسي للشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا، عن خطواتٍ ماليةٍ لجمع الأموال بعد تعرضها لخسائر في بيع السندات، أثار هذا الإعلان قلق أصحاب رؤوس الأموال البارزين، وبدأت عمليات سحب الودائع بالتزامن مع انخفاض قيمة أسهم البنك، ولكن الأسباب الرئيسة للأزمة تعود بالأصل إلى:

سياسات البنك الفيدرالي الأمريكي: فقد تعرض بنك وادي السيليكون (SVB)، لضربةٍ شديدةٍ بسبب سياسات الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي ضدّ التضخم وسلسلة الزيادات العنيفة في أسعار الفائدة لتهديئة مستويات تضخم الاقتصاد الأمريكي، ومع قيام الاحتياطي الفيدرالي برفع سعر الفائدة القياسي، بدأت قيمة السندات، وهي أصلٌ ثابتٌ عادةً، في الانخفاض، في العادة هذه ليست مشكلة لأنّ الانخفاضات تؤدي إلى "خسائر غير محققة"، أو خسائر لا يتم احتسابها مقابلها عند حساب احتياطي رأس المال الذي يمكن للبنوك استخدامه في حالة حدوث انكماش في المستقبل، ومع ذلك، عندما يزداد قلق المودعين ويبدأون في سحب أموالهم، تضطر البنوك أحياناً إلى بيع تلك السندات قبل أن تنضج لتغطية هذا النزوح الجماعي، هذا هو بالضبط ما حدث لبنك وادي السيليكون، الذي اضطر إلى بيع ٢١ مليار دولار من الأصول عالية السيولة لتغطية نزوح الودائع، وتكبّدت بذلك خسارة ١,٨ مليار دولار.

الاستثمار في السندات فقط: كان أحد الأسباب الرئيسة لانهيار بنك وادي السيليكون هو أنّ البنك استثمر معظم أصوله في السندات الأمريكية بعد كسب مبلغٍ ضخمٍ من المال من خلال الاستثمار في شركات التكنولوجيا الناشئة، ولتقليل معدل التضخم، تلاعب البنك الاحتياطي الفيدرالي في أسعار الفائدة العام الماضي، مما أدى إلى انخفاض أسعار السندات، كما انخفض تمويل الشركات الناشئة في خضم جائحة كوفيد-١٩، حيث تم سحب مبالغ كبيرة من قبل عملاء البنوك

محاولة استعادة الثقة المصرفية بالنظام المصرفي الأمريكي.

- سارعت الولايات المتحدة إلى الاستيلاء على أصول بنك وادي السيليكون بعد أن شهدت تدافعاً على سحب أموال البنك.

- ضمان وصول المودعين لدى البنك الفاشل إلى جميع أموالهم، هذا الضمان أعلنه في بيان مشترك كل من وزيرة الخزانة جانيت يلين، ورئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي، جيروم باول، ورئيس المؤسسة الفيدرالية للتأمين على الودائع (FDIC)، مارتن جروينبيرج. و"سيتمكن المودعون من الوصول إلى جميع أموالهم ابتداء من يوم الاثنين، ١٣ آذار، لذلك لن يتحمل دافع الضرائب الأميركية أية خسائر مرتبطة بقرار بنك وادي السيليكون.
- سيتم السماح للبنوك الأميركية باقتراض مبالغ غير محدودة من الاحتياطي الفيدرالي الأميركي للعام المقبل، مضمونة بأوراق مالية حكومية آمنة، وهي طريقة لمنع الشركات المالية من الاضطرار إلى بيع فئة من الاستثمارات التي كانت تخسر القيمة بسبب سياسات معدلات الفائدة المرتفعة الخاصة بالاحتياطي الفيدرالي، وهذا يعني أن البنوك ستكون قادرة على الوصول بسهولة إلى أموال المودعين، دون الاضطرار إلى بيع السندات الحكومية التي انخفضت قيمتها خلال العام الماضي، مع ارتفاع أسعار الفائدة.

استقرار الأزمة.

عادةً، البنوك لا تحتفظ بالودائع في خزائن بل تقرضها للشركات والأفراد، لذلك إذا طلب المودعون استرداد جميع أموالهم دفعةً واحدة، كما فعلوا في بنك وادي السيليكون، فمن المحتمل أن يفشل البنك، لذلك عدوى الانهيارات البنكية متعلقةً بدرجةٍ أساسيةً بالخوف غير العقلاني للمودعين، سيما في العصر الرقمي، ولكن الإجراءات الأميركية الداخلية ماتزال فعالةً إلى حدّ الآن في منع حدوث أزمةٍ مصرفيةٍ كبرى، دون نفي إمكانية تحولها إلى أزمةٍ مصرفيةٍ مستقبلاً.

إجراءاتٌ لاحقةً، واستباقية.

- أعلن الرئيس جو بايدن التزامه بشدةٍ بمحاسبة المسؤولين عن هذه الفوضى.
- مواصلة جهود تعزيز الرقابة الحكومية الأميركية على البنوك الكبرى.
- سوف يتدخل الاحتياطي الفيدرالي الأميركي بتسهيلٍ منفصلٍ لتوفير قروضٍ تصل إلى عام واحد للمؤسسات المتضررة من إخفاقات البنوك، لمنع انتقال عدوى الأزمة إلى قطاعاتٍ اقتصاديةٍ أخرى.

أكبر إخفاقات البنوك منذ عام 2001

بنك	أصول	الودائع
واشنطن ميوتشوال	307 مليار دولار	188 مليار دولار
بنك وادي السيليكون	212 مليار دولار	173 مليار دولار
إديمان	32 مليار دولار	19 مليار دولار
بنك مونوتريال	25 مليار دولار	20 مليار دولار
بنك التضامن	13 مليار دولار	12 مليار دولار

المصدر: FDIC / FactSet